

مستقبل العمل النقابي العمالي في
اليمن
في ظل المتغيرات المحلية والدولية

أ. سعيد عبد المؤمن أنعم

رئيس النقابة العامة للنفط والتعدين والكيماويات

تمهيد :

شهد العالم تغيرات اقتصادية جوهرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م) ، فمع انتهاء الدول المتحاربة من إعادة بناء بنيتها الاقتصادية والأساسية ، رافق ذلك ثورة علمية وتقنية، وزيادة هائلة في إنتاج السلع والخدمات، وما ترتب على ذلك من ضيق السوق ، وظهور الحاجة إلى تصريف هذه المنتجات في الأسواق الخارجية، وبالتالي اشتعال حدة المنافسة للحصول على أكبر نصيب منها.

كما سعت دول العالم الثالث لامتلاك التقنية وفتح أسواقها للشركات المتعددة الجنسية أو العابرة القارات ، وسعيها للحصول على القروض والمساعدات ، الأمر الذي كبلها بالترامات ضخمة جعلها رهينة للبرامج المعدة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كما شهد العالم في نهاية القرن الماضي انهيار المنظومة الاشتراكية ، وتغلب قيم الاقتصاد الحر ، وانتهاء العمل بدولة الرفاه .

كل ذلك كان له أثره العميق على الطبقة العاملة في كل أنحاء العالم وعلى حركتهم النقابية ، وسرى الأمر أيضاً على الحركة النقابية اليمنية بالإضافة إلى المتغيرات والأحداث الداخلية ، وهو ما جعلنا نتطرق لهذه المتغيرات والأحداث بشكل تفصيلي.

وسوف نقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام: يتناول الأول منها المتغيرات الإقليمية والدولية وعلى رأسها العولمة والآثار المترتبة عليها، ثم نتناول برامج إعادة التكييف الاقتصادي أو ما يطلق عليها برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، ثم نتناول علاقة تغيير وظيفة الدولة بالعمل النقابي. وفي الجزء الرابع سنتطرق إلى تأثير التطورات السياسية والقانونية في اليمن على العمل النقابي، وسوف نختم الدراسة بالدور المستقبلي للحركة النقابية اليمنية.

الجزء الأول

أولاً : الحركة النقابية العمالية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

واجه الاقتصاد العالمي منذ الحرب الكونية الثانية تغييرات جوهرية مستمرة ناجمة عن إنجازات الثورة العلمية والتقنية ، الأمر الذي استتبعه تغييرات في مكانة الدول وثقلها في الميدان الدولي بنظمه السياسية والاقتصادية كافة ، وتحدث العولمة الاقتصادية زيادة هائلة في تدفق رؤوس الأموال الدولية ، ولعمليات الإنتاج في ظل ثورة من التقدم التقني ، وزيادة ضخمة في حجم التقنية الرخيصة ، والمعلومات والاتصالات ، حيث يحتكر التقنية في المرحلة الراهنة من الاقتصاد العالمي عدد قليل جداً من الدول المتقدمة تأتي في طليعتها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا وروسيا ، وهي الدول المصدرة لها ، فـ ١٥٪ من علماء العالم من مواطني هذه الدول ، وهي تنفق على البحوث العلمية والتقنية ٨٠٪ من مجموع المبالغ التي تنفق في هذا المجال ، وليس بالضرورة أن يكون مصدرها الحكومات وإنما تشاركها فيه المنشآت الاقتصادية لا سيما الشركات متعددة الجنسيات .

وتتجسد التغييرات في النظم الاقتصادية المخططة في المنظومة الاشتراكية ، وتجديد اقتصاديات السوق ، وانفتاح اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً ، وتحول الاقتصاد الحر إلى ظاهرة عالمية ، وتغيير وظيفة الدول الاقتصادية من خلال تطبيق برامج الخصخصة ، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ، حيث يمثل زوال الاتحاد السوفيتي بوصفه دولة عظمى نهاية لعصر القطبية الثانية التي سادت على مسرح السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، وما من شك أن حصاد هذا التغيير هو انفراد الولايات المتحدة بالعالم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وتقنياً .

ولقد ترتب على ذلك أيضاً تسارع الإيقاع للتجارة الدولية في السلع والخدمات ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويساهم في ذلك بشكل مباشر فاعلون اقتصاديون جدد هم

الشركات متعددة الجنسيات، وهي رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، وأصبحت هذه الشركات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى، مثل تحديد الاستثمار في الاقتصاد القومي، كما أصبحت تمثل مراكز قوى في دولها، ولها تأثير في توجيه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية^(١).

ويقصد بعولمة الاقتصاد تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته، وحركة عوامله سواء كانت سلعاً أم رأسمالاً أم عمالة أم تقنية أم غير ذلك، بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتقنية بالعالم الخارجي، حيث قدر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩٦م بـ (٣,٢) تريليون دولار، وبلغت أرصدة الشركات العابرة القارات مبلغ (٨,٤) تريليون دولار، وبلغت الأصول المملوكة لأكثر ٥٠٠ شركة منها عام ١٩٩٥م (٣٢,٢) تريليون دولار، والإيرادات (١١,٤) تريليون دولار، ولم تتجاوز حصة الدول النامية من التجارة الدولية عن (٢٥%) عام ١٩٩٦م، ولم تتخط نسبة مساهمتها في إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي (٢٠%) بما في ذلك التعدين والصناعات التحويلية والبناء والتشييد وتجهيز الكهرباء والغاز^(٢).

انتقال العمال :

وفي الوقت الذي زادت فيه حركة انتقال العمالة بين البلدان عند قمة وقاعدة سوق الوظائف إلا أنها لا تزال ضعيفة جداً بالمقارنة بالحركة الحرة تماماً لرؤوس الأموال والبضائع والمنتجات عبر الحدود الدولية، ففي الوقت الذي يتم فيه الاتجار دولياً في أكثر من ٢٢% من

^١ - أ. د. خالد سعد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، العدد الأول، السنة السادسة والعشرون، مارس ٢٠٠٢م، ص ٢٤، ١٤، أ.د. نوزاد الهيبي، الاقتصاد العربي وتحديات التطور في الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد الرابع عشر، شتاء ١٩٩٨، ص ٦، ٨.

^٢ - أ.د. نوزاد الهيبي، الاقتصاد العربي وتحديات التطور في الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد الرابع عشر، شتاء ١٩٩٨، ص ٩.

الناتج الإجمالي العالمي ، فإن ٢% فقط من سكان العالم يعيشون خارج بلدانهم الأصلية ، حيث أقام العديد من البلدان المزيد من الحواجز أمام حركة هجرة العاملين، خاصة في بلدان أوروبا الغربية، بسبب النمو الاقتصادي البطيء، والبطالة المرتفعة وذلك أمام العمال القادمين من الدول الفقيرة. ومنذ مطلع العام ٢٠٠٢م بدأت خمس من دول الاتحاد الأوروبي "أسبانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، البرتغال ، إيطاليا" في تسيير دوريات بحرية لمنع محاولات الهجرة غير الشرعية ، وقد اعتقلت المغرب خلال عامين فقط ٧٠,٠٠ مهاجر سري ، وتظهر حجم المسألة إذا عرفنا أن نحو ٤٠,٠٠٠ مهاجر غير شرعي غرقوا في مياه مضيق جبل طارق منذ عام ١٩٩٧م ، وتشير تقديرات صادرة عن اللجنة الأوروبية إلى وجود نحو ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة الأمر الذي يفسر الرغبة في الهجرة إلى دول أوروبا الغنية، وفي الوقت نفسه ازدياد الحواجز التي تفرض على الهجرة ، والبحث عن طرق للوصول مهما كانت حجم المخاطر .

مع العلم أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يلتزمون بمبدأ حرية الانتقال بين الدول الأعضاء^(١)

العولمة والمجتمعات التقليدية :

تعد العولمة إحدى التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها ، وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج، يكتفي بما يأتيه من سلع ومنتجات جاهزة الصنع ، بل ويتباهى بها ، فهو قادر على استهلاك ما لا يصنعه ، وجوهر العولمة الاقتصادي هو انتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي من الوطني إلى الكوني ، من الدول إلى الشركات عابرة القارات ، فالعولمة الاقتصادية تفرض منطقها الخاص. وتظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، وهي ليست محض مفهوم مجرد

^١ - كاثلين نيولاند ، يا عمال العالم ماذا ستفعلون ، ترجمة زكي خبير ، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والأدب الكويت ، العدد ٩٥ يوليو - أغسطس ١٩٩٩م ، ص ٢٤ ، مجلة المشاهد السياسي ، لندن ، العدد ٣٩٩ ، ٢-٨/١١/٢٠٠٣م ، ص ١٩ .

فهى عملية مستمرة . يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال .

وتسعى العولمة فى الجانب الثقافى إلى تنميط الشعوب وتوحيد الأذواق وحتى إلغائها وفرض الاختيارات فرضاً ، مما يصعد من عملية الصراعات ويغذى النزاعات العدائية بين الأمم والحضارات ، فالمنتجات المادية ما هى إلا تطبيقات عملية أو تقنية لأفكار ونظريات ومفاهيم سبق الاقتناع بها، ولا تنفصل الجوانب المادية والحسية من الحضارة عن الجوانب الثقافية والمعتقدات، ومن البديهي أن الثقافة المصدرة لن تكون محايدة ، وما هى إلا تصدير لثقافة الأقوى المتمكن من زمام التقدم العلمى والصناعى .

وحتى على مستوى النخب فى المجتمعات التقليدية فإن الأولوية فى الولاء لديهم تحتلها العولمة ، حيث نجدهم يرون أن الوطن والهوية من رموز التخلف أو على الأقل من رموز مرحلة تاريخية انقضت^(١).

الحركة النقابية والمتغيرات الدولية:

أمام هذه المتغيرات التى طرأت والمستمرة بوتيرة أسرع وأكبر فإن السؤال: ما الذى حدث للحركة النقابية؟!

والواقع أن هذه الحركة قد أصابها التدهور التدريجى على مستوى العالم فميزان القوى بدأ يميل ضد العمال ، ويحدد البعض ذلك بعم ١٩٨١م عندما فرض الرئيس الأمريكى الأسبق ريجان نهاية إجبارية لإضراب مراقبى النقل الجوى، ثم الانتصار الذى حققته رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر على إضراب عمال مناجم الفحم فى عام ١٩٨٥م .

^١ - للمزيد راجع ، السيد ياسين ، فى مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، العدد ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨م ص٦ ، د. بركات محمد مراد ، العولمة وضباب الهوية ، مجلة شئون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين ، الإمارات العربية المتحدة الشارقة ، العدد ٧٧ ، السنة ٢٠ ربيع ٢٠٠٢م، ص١٩٤-٢٠٣ .

ولكن التدهور التدريجي أصاب الحركة العمالية فعلياً مع صعود مراكز صناعية بعيدة عن دول الشمال الصناعي، وزيادة العمالة الكونية من ١,٣ بليون في عام ١٩٦٥ إلى ٢,٥ بليون في عام ١٩٩٥م نتيجة النمو السكاني ، فقد وجد العمال المنظمون إلى النقابات في البلدان الصناعية الكبرى أنفسهم في وضع غير مألوف نتيجة للبطالة المرتفعة ، والتهديد بنقل المصانع إلى أماكن أخرى ، كما أن معظم الوظائف الجديدة تظهر في قطاع الخدمات حيث النقابات ضعيفة تقليدياً ، بالإضافة إلى أن الحركة النقابية كانت ضعيفة مع هذه التغيرات مع استمرار انخفاض نسبة العمال المنظمين إلى النقابات ، وشهدت تدهوراً كبيراً في العضوية في بلدان الكتلة الشرقية السابقة نتيجة لانهاء العضوية الإجبارية في النقابات الرسمية المعتمدة من قبل الدولة ، فيما لم تتمكن النقابات المستقلة من ترسيخ مكانتها بعد^(١).

^١ - يا عمال العالم .. ماذا ستفعلون؟ ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢-٢٧ .

ثانياً : برامج إعادة التكيف الاقتصادي وأثرها على العمال

تميز عقد الثمانينيات من القرن الماضي بمعاناة البلدان الأقل نمواً من المشاكل الاقتصادية والمتمثلة في ضعف معدلات النمو الاقتصادي ، والمديونيات الضخمة، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتمد عليها الكثير من هذه البلدان في تمويل واردتها ، والتضخم ، البطالة ، الفقر ، بالإضافة إلى تباطؤ التمويل الأجنبي، مع انتشار مخيف للفساد المالي والإداري .

وينطلق مصممو سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي من مفهوم أن هذه المشاكل الاقتصادية إنما تعود في الأساس إلى التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق، وتحديد حجم القطاع العام وتدخل الدولة في الأسواق، ولذا فإن البرامج التي تصمم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتضمنة برنامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي ، وزيادة النمو المستدام على المدى الطويل تتضمن:

١- العمل على زيادة الإيرادات وخفض النفقات عبر توحيد أسعار الصرف الرسمية، وزيادة أسعار الخدمات والسلع التي تقدمها الحكومة ، وإزالة دعم السلع خاصة القمح والدقيق، وتثبيت بند أجور الحكومة بما يؤدي إلى إزالة أسباب الاختلالات الاقتصادية الكلية.

٢- مراعاة التأثير الاجتماعي لهذه العوامل على الفقراء، والعمل على حمايتهم أثناء تنفيذ برامج التكيف بما يؤدي لضمان نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ذلك الرفع التدريجي للدعم ونقله إلى السلع التي يستهلكها الفقراء مثل القمح الأحمر، وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية.

٣- إيجاد بنية مواتية لتطوير القطاع الخاص مما يؤدي لتشجيع الاستثمار الخاص.

٤- تعزيز وتطوير إدارة القطاع العام ومن ذلك إزالة معوقات النشاط الاقتصادي، والتخفيض التدريجي للعمالة، والوقف المؤقت لزيادة الأجور والمرتبات .

٥- إحلال اقتصاد السوق ، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار الفائدة في السوق المصرفية .

وفي مقابل ذلك يتعهد البنك وصندوق النقد الدوليان بتقديم كافة المساعدات الفنية والمالية ، وتسهيل الحصول على العون الخارجي والمتمثل بقروض ومساعدات من الدول والمؤسسات المانحة بالإضافة إلى حل مشكلة المديونيات الخارجية^(١).

أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية:

في دراسة للدكتور أحمد البشاري بعنوان (الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٥-٢٠٠١م) يتضح أن برامج التثبيت وعناصرها الستة: (الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والسياسات النقدية ، وتحرير الأسعار ، نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير) والمتضمنة ستة وعشرين برنامجاً لها انعكاسات على المجالات الاجتماعية وقضايا العمل كالآتي:

- ١- جميع البرامج تؤثر في الجوانب الاجتماعية بدرجات متفاوتة .
- ٢- يؤثر ١٧ برنامجاً على أصحاب العمل إما بشكل إيجابي أو سلبي في نشاطهم.
- ٣- يهتم نقابات العمل ١٩ برنامجاً ، وهي معبئة بجملة "برامج التثبيت والتكيف الهيكلي".
- ٤- تؤثر هذه البرامج في زيادة الأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل .
- ٥- يؤثر ١٩ برنامجاً في عدم نمو فرص التشغيل.
- ٦- يؤثر ١٧ برنامجاً في زيادة نسبة البطالة .
- ٧- تتأثر المرأة بـ(١٧) برنامجاً .

ومن خلال هذه الدراسة يتضح مدى تأثير ذوي الدخل اأحدود وفي مقدمتهم العمال، بهذه البرامج من حيث انخفاض القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات وقلة فرص العمل المتاحة وارتفاع البطالة ، وهذا معناه تدهور في مستوى المعيشة لهذه الفئة ، وبالتالي تحملهم أعباء هذه البرامج،

^١ - للمزيد راجع ، د. ناصر العولقي ، الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، د. طه الفسيل مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مجلة الثوابت ، المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، العدد ٢٤ أبريل - يونيو ٢٠٠١ م ، ص ٤٥ ، ص ٢٥ ، أ. سعيد عبدالمؤمن أنعم ، نظام الأجور والمرتبات بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الملكة أروى ، صنعاء ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٧ ، ١٨ .

فقد انخفض متوسط دخل الفرد من ٦٨٦ دولاراً في ١٩٩٠م إلى ٤٦٥ دولاراً في عام ٢٠٠١م ، وهذه القيمة منخفضة حتى بالنسبة للدول المنخفضة النمو حيث لا تعادل ٢٥% من المتوسط ذاته في باكستان، كما أن نسبة لازالت مرتفعة حيث يعترف رئيس الوزراء أ.عبدالقادر باجمال أمام اللقاء التشاوري للمانحين في باريس ١٦-١٨/١٠/٢٠٠٢م بأنها تبلغ ١٨% من إجمالي الأيدي القادرة على العمل، بينما تؤكد دراسات مستقلة بأنها بلغت في نهاية عام ٢٠٠١م ٤٧,٨%.

ومن المؤشرات أيضاً ارتفاع نسبة الفقر حيث بلغت ١٩,١% عام ١٩٩٢م ووصلت إلى ٢٥% في عام ١٩٩٥م واستمرت في التصاعد حتى وصلت إلى ٣٨% عام ١٩٩٩م وبلغت حسب تقديراتها عند منظمة الأسكوا ٥١% بين السكان عام ٢٠٠١م وحسب دراسات أخرى تصل إلى ٨٠% بين السكان .

ويستمر انخفاض سعر العملة فقد كان الدولار الواحد يساوي ١٤ ريالاً في ١٩٩١م ووصل إلى ١٨٤ ريالاً في عام ٢٠٠٤م وما يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات ، وبالتالي زيادة الأعباء المعيشية .

وبدلاً من نقل الدعم للسلع التي يستهلكها الفقراء حماية لهم أثناء تنفيذ برامج التكيف ومن ذلك القمح الأحمر فقد تم رفع الدعم عن كافة السلع وأصبح سعرها مرتبطاً بالانخفاض المستمر للعملة اليمنية أمام الدولار الذي هو في الوقت نفسه يترنح وتنخفض قيمته أمام العملات الأخرى كاليورو مما يعني مضاعفة الأسعار وزيادة الأعباء على الفقراء.

وبدلاً من تحسين تقديم نوعية الخدمات الاجتماعية فالملاحظ أن الإنفاق على التعليم بلغ ١٦,٧% من إجمالي النفقات و ٥% من الناتج المحلي ولم يتجاوز ١٧,٩% من إجمالي النفقات و ٦,٣% من الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م ووصل في موازنة ٢٠٠٣ إلى ٦,٤% من الناتج المحلي. أما في قطاع الصحة فقد مثلت ٣,٥% من إجمالي النفقات ، و ١,٤% من الناتج المحلي، وبلغت ١,٦% من الناتج المحلي عام ٢٠٠٣ ، الأمر الذي يدل على عدم الاهتمام بتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية ، بالإضافة إلى ما يشهده قطاعا التعليم والصحة من تدهور كبير سواء في

طبيعة الخدمات التعليمية والصحية أو في المنشآت والبنى التحتية هما وكذا في الجوانب الإدارية والفنية^(١).

وتؤكد الحكومة من جانبها أنها تعمل على التخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح على الشريحة الفقيرة من المجتمع حيث تم إطلاق برنامج الرعاية الاجتماعية والذي يغطي ما يقارب من نصف مليون حالة مستفيدة بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ومشروع الأشغال العامة ، وصناديق أخرى مثل صندوق الشباب، وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي حيث وصلت مخصصات هذه القطاعات والبرامج إلى ٢٨% من موازنة عام ٢٠٠١م ، ولكن محدودية الموارد تظل هي المشكلة ، مع محدودية أعداد المنخرطين من عمال وموظفي القطاع الخاص في تأمين التقاعد ، كما يتطلب الأمر توسيع منهجية شبكة الأمان الاجتماعي ، والاستخدام الأفضل لبرامج الحماية الاجتماعية للوصول إلى الشرائح الأكثر حرماناً^(٢).

ومما يساهم في توسيع أعداد الفقراء ما يتعرض له العاملون في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط من الانخفاض المستمر للقيمة الشرائية لرواتبهم، فبرغم الزيادة التي حصلوا عليها فقد تناقصت قيمته الحقيقية إلى أكثر من النصف بحيث يجعل الموظف عاجزاً عن سداد التزاماته حتى الأساسية منها ، من السياسات الحكومية في مجال ترشيد حجم الموظفين البالغين أحد الأجلين للتقاعد ، كما أن

^١ - للمزيد راجع د. ناصر العولقي ، الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٨٥، ٨٦. وثائق اللقاء التشاوري للمانحين باريس ١٦-١٨/١٠/٢٠٠٢م ، مجلة دراسات اقتصادية ، المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، العدد ٦ يناير-مارس ٢٠٠٣ ص ١٢١ ، أ. أحمد سعيد الدهي ، اليمن إلى أين، معطيات اقتصادية واجتماعية، أوراق يمانية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، صنعاء ، العدد ٢١ يناير ٢٠٠٣ ص ١٢ ، د. ياسين الشيباني ، الفقر والديمقراطية (الحالة اليمنية) ، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، العدد ٣٢ إبريل -يونيو ٢٠٠٣ ص ١٣ ، د. عبدالكريم أحمد الشجاع ، الإجراءات المتبعة للحد من عجز الموازنة العامة ، ومدى ملاءمتها لمقتضيات التنمية ، مجلة دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، العدد ٧ أبريل-يونيو ٢٠٠٣ ص ٦٠-٦٣ ، تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٣م ، المرجع السابق ص ١٢٦، ١٢٥.

^٢ - للمزيد راجع كلمة أحمد محمد صوفان وزير التنمية والتخطيط أمام اللقاء التشاوري للمانحين، باريس، مرجع سابق ص ١٤٧ ، كلمة أ. عبدالكريم إسماعيل الأرحي ، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أمام اللقاء التشاوري للمانحين ، باريس ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

إنشاء وتشغيل صندوق الخدمة المدنية ، واستكمال إجراءات عمله ، تمهيداً لإحالة العمالة الفائضة إليه^(١)، وسوف يكون له أثره على انخفاض الدخل.

أثر الإصلاحات في بعض الدول :

طبقت تونس مخططاً تصحيحياً جديداً للاقتصاد ١٩٨٦، حيث تدخل صندوق النقد الدولي واقترح بعض التوصيات منها خفض سعر صرف العملة ، وتجميد الزيادة في الأجور ، وخفض حجم الدعم ، وترتب على التطبيق آثار على المستوى الاجتماعي منها بقاء معدل البطالة بجميع أصنافها مرتفعاً إذ كان يمثل في نهاية ١٩٩٣ م حوالي ١٦% من مجموع الأيدي العاملة القادرة على العمل ، تغيير توزيع الدخل بين الفئات المهنية الاجتماعية لصالح التجار ورجال الأعمال والمهن الحرة سنوياً بمختلف أصنافها.

وترتب عليه كذلك تناقض الفقر في المناطق الريفية ، وزيادته في المناطق الحضرية نتيجة للهجرة الداخلية ، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إنشاء صندوق اجتماعي لتمويل الاستثمارات المختلفة في المناطق الخرومة^(٢).

ومن تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٠-١٩٩٥ م) في مصر على مستوى التشغيل والبطالة والأجور فقد أدى الإصلاح إلى تفاقم البطالة والأجور والدخل الزراعي ، كما زاد الإنفاق العام الجاري والحقيقي خلال فترة الإصلاح الاقتصادي إلا أن معدل هذه الزيادة كان أقل من المطلوب لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمجتمع مما ترتب عليه تدهور الخدمة التعليمية في مختلف المراحل، وتزايد الإنفاق على الصحة بالأسعار الجارية إلا أن نسبته إلى الإنفاق العام الإجمالي قد تراجعت ، كما ارتفعت تكاليف توفير الخدمات الصحية ، وأدى تدهور الخدمات الصحية الحكومية إلى التأثير بصفة أساسية على فئة محدودي الدخل خاصة الأكثر فقراً والتي لا تتمتع بأي نوع من التأمين الصحي^(٣).

^١ - للمزيد راجع ، سعيد عبدالمؤمن أنعم ، نظام الأجور والمرتبات بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ص ١٢-١٦ ، كلمة د. عبد الوهاب راوح وزير الخدمة المدنية والتأمينات أمام اللقاء التشاوري للمانحين ، باريس ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

^٢ - د. عبدالفتاح العموص ، النماذج التأليفية لصندوق النقد والبنك العالمي ، الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد التاسع — خريف ١٩٩٧ م ص ٣٥-٣٩ ، ٤٨ ، ٤٩ .

^٣ - د. هدى السيد ، آثار برنامج التثبيث والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر ، المرجع السابق ص ١٤٣-١٥٣ .

ثالثاً : تغيير وظيفة الدولة وعلاقته بالعمل النقابي

عندما حلت الدولة محل (الإقطاعية) — في أوروبا — ، تحول الولاء للدولة وتطلب الأمر أن يكون للدولة جيش قوي بالإضافة إلى قيامها ببعض المهام كالأمن والسياسة الخارجية وما ترتب عليه من تكوين جهاز إداري. وقد تدخلت الدولة تدخلاً فعالاً في الاقتصاد القومي الحديث النشأة من خلال إزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة لأخرى ، وشق الطرق، وفرض الحماية الجمركية ، ولكنها لم تتدخل مباشرة في عملية الإنتاج حيث تركت ذلك لأرباب الأعمال، ورفع شعار "دعه يعمل دعه يمر". ومع حدوث الكساد العظيم بعد الحرب العالمية الأولى، وعدم قدرة السوق الوطنية والأسواق الخارجية على استيعاب الزيادة في الإنتاج ، ظهرت الدولة الكيترية ، دولة روزفلت ، دولة الرفاه ، في الغرب حيث توصل (كيتر) إلى أن الطلب الفعال هو الوسيلة الأولى لتحقيق التوازن ، ولا بد من تدخل الدولة لغرض تطوير الاقتصاد. ولتحقيق الاستخدام الكامل يتم إرساء دعائم سياسية إنفاقية تقوم بها الدولة (القطاع العام) بغرض سد النقص الذي هو سبب الاستخدام غير الكامل ، وهذا الاستثمار يتم في ميادين مشروعات الأشغال العامة الكبيرة حتى يتم إيجاد أعمال للعاطلين سواء كان عمالاً منتجاً أو غير منتج واتفق خاص استثماري يقوم به "القطاع الخاص" يحض على الاستثمار وليس الادخار بما يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الإنتاج^(١).

أما في المعسكر الاشتراكي فقد كان دور الدولة قوياً حيث سيطرت على أدوات الإنتاج ونقلت ملكية الأفراد إلى الملكية العامة ، وأصبحت الدولة هي رب العمل حيث تقوم بعملية التخطيط والإنتاج والتسويق وذلك من خلال الأفراد والذين يعملون معها.

^١ - للمزيد راجع ، د. إسماعيل سفر ، د. عارف دليله ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق، الطبعة السادسة ، ١٩٩٦-١٩٩٧م ص ٥٧٠-٦٠٠ ، د. جلال أمين ، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨م ص ٢٥-٢٧ .

وبين هذين النظامين اتخذت الدول الأقل نمواً أنظمتها الاقتصادية وحدوث وظيفة الدولة ومدى تدخلها، وحصلت على الكثير من المساعدات والقروض من هذا المعسكر أو ذاك بغرض الحصول على ولائها.

بدء الأزمات :

تغير الوضع منذ سبعينيات القرن الماضي فقد استطاعت الدول الصناعية التي كانت قد عانت من الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية من أن تدخل حلبة المنافسة من جديد بسبب التطور التقني ، ضيق الأسواق الوطنية ، بزوغ عصر الشركات العابرة القارات^(١).

أما في المعسكر الاشتراكي خاصة في الاتحاد السوفيتي فقد تعرقل النمو الاقتصادي، وتناقص نمو الدخل الوطني إلى النصف، واقترب الوضع إلى الركود الاقتصادي ، مع انخفاض حاد في النمو ، والتردي في مجموع المؤشرات النوعية ، والضعف في تقبل الابتكارات العلمية والتقنية ، والتباطؤ في رفع مستوى المعيشة ، وتم التوصل إلى استنتاج ثابت مفاده أن الاتحاد السوفيتي واقع في حالة ما قبل الأزمة ، وذلك في نيسان ١٩٨٥^(٢).

وعانت الدول النامية والأقل نمواً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من صعوبات ومشاكل اقتصادية كبيرة نتجت عن الاختلالات التي حدثت في هذه البلدان في تجارتها الدولية وسياساتها المالية التوسعية واضطرابها إلى الاستدانة من الخارج، مما ترتب عليه استقرار اقتصادي .

ونتيجة لذلك فقد بدأ جدل فكري حول دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والفكر الكيترزي الذي يؤكد على دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الطلب الفاعل. وخلال حقبة الثمانينيات بدأ الهجوم على النظرية الكيترزية يعطي ثماره ، وأصبح الفكر الاقتصادي السائد هو الذي نادى به المدرسة الكلاسيكية والذي يقوم على الحرية الاقتصادية ، والمنافسة الكاملة في

^١ - د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

^٢ - ميخائيل غور باتشوف، البيريستر ويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا وللعالم بأسره ، ترجمة زياد الملا ، دار الشيخ للترجمة والنشر ، دمشق بدون تاريخ ص ١٩، ١٥، ٢١ .

الأسواق والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص وآليات الأسواق^(١).

الوضع في اليمن :

في ٢٢/٥/١٩٩٠م تم إعلان قيام الجمهورية اليمنية واندماج فيها نظامان اتسما بتوجهات اقتصادية واجتماعية مختلفة ، فقد اعتمد النظام في الشمال على الاقتصاد الموجه وتدخل محدود من قبل الدولة. واعتمد النظام في الجنوب على تدخل كامل للدولة خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي ورثت دولة الوحدة وضعاً لا تحسد عليه بسبب المشاكل والأوضاع التي عانى منها كلا الشطرين خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي^(٢).

وقد شرعت الحكومة في عام ١٩٩١م بوضع خطة (لبرنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري) وتم تقديمه لمجلس النواب حيث تم إقراره في ديسمبر عام ١٩٩١م ، حيث تم التركيز فيه على انتهاج نهج حرية الاقتصاد ، وإفساح المجال للشعب في المشاركة في العمليات الإنتاجية والتنمية على أساس الحرية والمنافسة الشريفة دون قيود وتدخلات من الدولة ، والتحرير الاقتصادي التدريجي ، وترتيب قواعد جديدة للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء دور أكبر للأخير في تحمل البناء الاقتصادي والثقافي وفي عملية التنمية بصورة عامة ، والاعتماد على آلية السوق .

وبالنسبة للقطاع العام فقد اعتبر البرنامج أن معيار نجاح مؤسساته يجب أن تقوم على قاعدة الربحية في الأنشطة الاقتصادية ، وإعادة المعامل والورش والفنادق إلى أصحابها ، وكذا تأجير بعض المنشآت السياحية، وتبني البرنامج التخلي عن المركزية الحادة في التخطيط ، وترشيد وتقليص الإنفاق الحكومي الجاري^(٣).

^١ - د. ناصر العولقي ، الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ، ٤٠ .

^٢ - المرجع السابق ، ص ١ .

^٣ - برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري ، مجلس الوزراء ، الجمهورية اليمنية ، مطابع دائرة الصحافة والنشر ١٩٩١م ، ص ١١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١١١ .

وقد تبنت الحكومات المتعاقبة اعتباراً من مارس ١٩٩٥م برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي تقوم على سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي ومن ذلك الحد من تدخلات الدولة وتغيير وظيفتها، والاعتماد على آلية السوق وتقليص دور القطاع العام ، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وغير ذلك من الإجراءات التي تؤثر بشكل كبير على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل خاصة العاملين منهم .

الوضع النقابي :

من خلال التغيير الجديد والمهم لوظيفة الدولة ، وانتهاء زمن الدولة الكنيزية ، أو دولة الرفاهية ، أصبح المطلوب ليس تدليل العمال لتوسيع السوق ، بل أصبح المطلوب مزيداً من القمع والقهر للعمال ، وكذا عدم الاهتمام بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا وبالتالي عدم السماح للنقابات العمالية بالاستمرار في تحقيق انتصارات ملموسة تعزز من دورها في الدول الرأسمالية المتطورة^(١).

وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي تم توجيه النقد للنقابات ، حيث أن النقابيين يدارون الإدارة كثيراً، وأن على النقابات ألا تكون شريكاً مريحاً للإدارة ، وطرح مقترحات بديلة ، والدفاع عنها في الأحوال الضرورية، فمن غير الصحيح التفكير وكأن الكادحين في ظل الاشتراكية لا يحتاجون إلى حماية^(٢).

ولم يكن حال النقابات في بقية المنظومة الاشتراكية أفضل من وضعها في الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أثر على قدرتها على الاستمرار بعد انهيار هذا النظام السياسي والاقتصادي الذي عملت معه، والانتقال إلى آلية عمل السوق الحرة ، وأدى ذلك إلى خروجها خارج الإطار المؤثر ، وظهور النقابات المستقلة.

^١ - د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٧، ٢٨ .

^٢ - م. غورباتشوف ، البيريستر ويكا ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

رابعاً : تأثير التطورات السياسية والقانونية في اليمن

على العمل النقابي

اتسم النظامان في الشمال والجنوب بتوجهات اجتماعية واقتصادية مختلفة الأمر الذي كان له الأثر البالغ على العمال وحركتهم النقابية ، ففي الشطر الجنوبي حيث تطور الأمر بعد الاستقلال إلى تطبيق نظرية الاشتراكية العلمية ، وسيطرة الحزب الاشتراكي على السلطة بالكامل ، ومن المفهوم أن النقابات في الأنظمة الاشتراكية تشكل قوة هائلة ، ولها الكلمة الأولى والأخيرة فيما يخص المسائل المتعلقة بالتشريعات العمالية وحقوق العاملين، كما أنها كانت ممثلة في المجالس التشريعية "مجلس الشعب الأعلى" وعضوية اللجنة المركزية للحزب ، ومجالس إدارات المؤسسات والشركات الحكومية، واللجان التي تشكل داخل الوحدات الإدارية .

أما في الشطر الشمالي فإنه وبعد إعادة الحياة إلى الحركة النقابية في عام ١٩٨٤م فإنها لم تكن تتمتع بنفس الاهتمام الذي تنالها نظيرتها في الشطر الجنوبي، ومع ذلك فإن كلا الحركتين لم تحاولا الاستفادة من الوضع المتاح لهما لتطوير ودعم العمل النقابي وتجديده بحيث يستطيع مواجهة الظروف والمتغيرات .

الحركة النقابية بعد الوحدة:

باندماج هيكلية الحركة النقابية قبل الوحدة في عام ١٩٩٠م عن طريق التقاسم فقد كان ذلك عملاً متميزاً وحكيماً قصد به إعادة الروح لهذه الحركة التي لطالما كان لها دوراً بارزاً في الكفاح المسلح والدفاع عن حقوق العمال في عهد الاحتلال البريطاني، وكذا الدفاع عن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ، والرابع عشر من أكتوبر ، وفي الوقت نفسه إيجاد وضع أفضل للعمال وحركتهم النقابية في دولة الوحدة في ظل ظروف ومعطيات سياسية وقانونية جديدة أبرزها:

١- التعددية السياسية وبالتالي لم يكن من المعقول أن تستمر هيمنة القوى السياسية قبل الوحدة على الحركة النقابية والتي تتمتع بقاعدة عمالية واسعة تتعدد فيها الاتجاهات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مع اختلاف التأثير بالطبع لكل حزب أو

تنظيم مما يعني سعي هذه الأحزاب إلى الحصول على نصيبها في قيادات الهرم القيادي العمالي بمختلف درجاته عبر مشاركة كوادرها في عملية الترشيح والترشح للانتخابات، وبالتالي بروز أفكار وقيادات جديدة.

٢- التغييرات القانونية : اتسع ميدان العمل النقابي بعد الوحدة من خلال شموله لمرافق عمل كثيرة كان القانون يجرّم فيها العمل النقابي في المحافظات الشمالية حيث كان حق العمل النقابي مسموحاً لمن يخضعون لقانون العمل "القطاع الخاص" فقد اتسع ليشمل الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية "وحدات الجهاز الإداري" القطاعين العام والمختلط وفي الوقت نفسه أدت التغييرات القانونية إلى سقوط بعض المزايا التي اكتسبتها الحركة النقابية خاصة في المحافظات الجنوبية كممثل الحصول على عدد من مقاعد مجلس الشعب الأعلى "والذي اندمج مع مجلس الشورى في الشطر الشمالي وكون أول برلمان لدولة الوحدة". كما فقدت حق عضوية مجالس إدارات مؤسسات القطاع العام والمختلط، وسقط أيضاً الحق الذي كفله المشرع في قانون العمل الأساسي رقم ١٤ العام ١٩٨٧م الصادر في (عدن) للجان النقابية بالتعاون مع وزارة العمل والخدمة المدنية بتأهيل وإعداد وتشكيل لجان الصحة والسلامة المهنية في كل منشآت العمل في الجمهورية، كما حرمت الحق الذي أعطاه إياه هذا القانون بأن تساهم في التفتيش والرقابة على تنفيذ تشريعات العمل وقواعده وأنظمة حمايته. وانتزع منها الحق في المشاركة في وضع وتنفيذ خطط التنمية للاقتصاد الوطني وقضايا تطوير الإنتاج^(١).

وعجز قادة الحركة النقابية عن التأثير على المشرعين لوضع بعض النصوص القانونية التي تعطي بعض المزايا للعاملين وحركتهم النقابية وذلك خلال فترة ما بعد الوحدة ، والتي كان يجري خلالها العمل على تعديل الدستور.

وقد أولت أول حكومة بعد قيام الوحدة اهتماماً للحركة النقابية من خلال (برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري) المقر من مجلس النواب بتاريخ

^١ - للمزيد راجع ، قانون العمل رقم ٥ لعام ١٩٧٠م الصادر في الشطر الشمالي ، قانون العمل الأساسي رقم ١٤ لعام ١٩٨٧م في الشطر الجنوبي ، قانون الخدمة المدنية رقم ١ لعام ١٩٨٨م الصادر في الشطر الشمالي، قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لعام ١٩٩١م .

١٥/١٢/١٩٩١ م ، وذلك من خلال التأكيدية في البرنامج على اعتماد مبدأ ديمقراطية التنمية التي تعني بتحقيق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة والتي تعني جهداً مركباً متكاملأً بين المؤسسات الخاصة والعامة وبين التنظيمات الاجتماعية والسياسية والمهنية والنقابية والتجمعات الأهلية والشعبية والأفراد^(١).

٣- الانتقال إلى نظام السلطة المحلية حيث يهدف من ذلك إتاحة الفرصة لأبناء المجتمع المحلي للمشاركة وتوسيع قاعدة الديمقراطية ، والمساهمة الفاعلة في خطط التنمية المحلية ، وتخفيف العبء عن السلطة المركزية ، والقضاء على البيروقراطية الإدارية ، وتمكين السكان من الحصول على الخدمات التي يحتاجونها بأقل تكلفة ويسر ، ومساهمة المواطنين في كل مكان في المشاركة بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية^(٢).

وهذه الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها من خلال نظام السلطة المحلية إنما تأتي لخدمة المواطن والوطن والارتقاء بمستوى المعيشة، والحركة النقابية المعنية بذلك بحكم كونها معنية بالدفاع عن مصالح العاملين وتحسين مستوى معيشتهم ، وتحسين ظروف أداء العمل ، وهي قادرة على التجارب مع آلية هذا الانتقال بفضل الهيكلية النقابية التي تبدأ من اللجنة النقابية المنتخبة في موقع العمل ، وكذا من خلال النقابة الفرعية التي تضم كافة اللجان النقابية للمهنة الواحدة أو المتشابهة على مستوى المحافظة ، ومن خلال فرع الاتحاد العام لنقابات العمال والذي يضم كافة فروع النقابة. وقد أعطى المشرع للنقابات في قانون النقابات ، قانون العمل ، وقانون الخدمة المدنية صلاحيات واضحة لحل قضايا ومنازعات العمل ، والتفاعل الكامل مع أي سلطة تكون قادرة على حل المشاكل والقضايا المرتبطة بالعمل والعاملين^(٣).

٤- الخصخصة: إن تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص أي "الخصخصة" أصبحت من الموضوعات الهامة محلياً وإقليمياً ودولياً ، وفي الجمهورية اليمنية صدر قرار مجلس

^١ - برنامج البناء الوطني ، مرجع سابق .

^٢ - أ. نبيل سعيد غانم ، علاقة السلطة المحلية بأجهزة السلطة التنفيذية ، ندوة تقوم بتجربة السلطة المحلية، المركز اليمني

للدراستات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٨/٧/٢٠٠٣ ص ٢ .

^٣ - للمزيد راجع ، قانون تنظيم النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ م .

الوزراء رقم ٨ لعام ١٩٩٥م بشأن الإجراءات التنظيمية والتنفيذية للخصخصة ،
وذلك بعد مناقشة مجلس النواب لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري ، كما صادق
مجلس الوزراء على الوثيقة الخاصة بمفاهيم واتجاهات وضوابط الخصخصة.

وتم إصدار القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٩م بشأن الخصخصة ، ولم يعط المشرع القانوني
أي دور يذكر للنقابات في قانون الخصخصة ، وهو القانون الذي سيتم بموجبه القيام ببيع أو تأجير
أو عمل عقود إدارة لبعض المؤسسات والشركات المملوكة للدولة ، الأمر الذي له علاقة
بالعاملين الذين يعملون بها، ويفترض إشراك ممثليهم النقابيين في المشاركة لحماية مصالحهم والدفاع
عنها^(١).

^١ - للمزيد راجع ، د. جعفر عبدالله شوطح ، الإطار القانوني للخصخصة في اليمن ، مجلة الثوابت ، المؤتمر الشعبي
العام، صنعاء ، العدد التاسع (أبريل-يونيو ١٩٩٧م) ص ٦٠ ، الجريدة الرسمية الصادرة من وزارة الشؤون القانونية ،
صنعاء، العدد العشرون ٣٠/١٠/١٩٩٩م .

الدور المستقبلي للحركة النقابية العمالية اليمنية

تمر الحركة النقابية العمالية اليمنية بظروف ومعطيات كثيرة لها تأثيرها الهام على استمرارها وقدركها على القيام بمهامها في حماية العمل والدفاع عن مصالح العاملين، ففي الوقت الذي اتفق فيه الكيانان السابقان في الشطرين على الاندماج في كيان واحد قبل تحقيق الوحدة اليمنية، إلا أن ذلك لم يمثل إضافة حقيقية لتاريخها العريق والحافل خاصة في فترة الاحتلال البريطاني ، ومرحلة الدفاع عن الثورة. فقد عجزت الهياكل النقابية القائمة عن تحقيق اندماج حقيقي ، وظلت تعاني التشطير والانقسام والضعف ، وفشلت كذلك في استكمال القيام دورة انتخابية كاملة بدءاً من اللجان النقابية وحتى المؤتمر العام للاتحاد، وكان للخلافات السياسية بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام صانعي الوحدة أثرها على الحركة النقابية، وتوج ذلك بفصل وتجميد عضوية عدد لا بأس به من الأعضاء القياديين للحركة في المجلس المركزي، والمكتب التنفيذي للاتحاد ، والنقابات العامة على خلفية الأحداث المؤلمة التي أعقبت السابع والعشرين من إبريل ١٩٩٤ م .

بالإضافة إلى القرارات المختلفة التي نفذتها الحكومة المتعاقبة اعتباراً من مارس ١٩٩٥ م ، والمرتبطة بالإصلاح الاقتصادي ، وبالتكليف الهيكلي ، والتي أدت إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة ، وزيادة نسبة الفقر بين السكان بمعدلات عالية معظم ضحاياها من العاملين إن لم تكن غالبيتهم.

وقد وقفت النقابات عاجزة بشكل شبه كلي أمام تلك التطورات أو المتغيرات، وبرغم المحاولات التي بذلت لمواجهة ذلك للدفاع عن حقوق ومصالح العاملين إلا أنها لم تكن مواكبة وقادرة على الحد من الأضرار التي لحقت بالطبقة العاملة ، ومما زاد الطين بلة تأخر صدور قانون تنظيم النقابات العمالية .

الأمر الذي يتطلب من القيادات الحالية للحركة النقابية التفهم الكامل لما يدور حولها والقيام بتنفيذ حزمة من الإجراءات حتى تستطيع مواكبة الأحداث والمتغيرات لانتشال الحركة النقابية من وضعها الحالي وإعادتها إلى موقع الصدارة والاهتمام وهي:

- ١- القيام بدورة انتخابية شاملة ، تبدأ من اللجان النقابية وتنتهي بالمؤتمر العام للاتحاد، يستطيع من خلالها كل العاملين بمختلف انتماءاتهم السياسية الترشيح للمناصب القيادية والترشيح بعيداً عن الإملاءات والضغط أياً كان مصدرها أو أسبابها .
- ٢- حماية العمل النقابي من خلال وضع ضوابط واضحة ، وتحقيق الوحدة النقابية بالديمقراطية والطوعية والقناعة والعمل الجاد المدروس الذي يحقق أهداف ومصالح العاملين .
- ٣- وضع خطة مدروسة بعناية فيما يخص المطالبة بتحسين مستوى معيشة العاملين، وزيادة الأجور والمرتبات لكافة العاملين في الدولة ، على أن تشمل الخطة مراعاة الوضع السيئ للعاطلين عن العمل والراغبين فيه ، والمتقاعدين ، وأسر العاملين المتوفين ، مع مراعاة المتغيرات والظروف الاقتصادية، واتخاذ الخطوات الكفيلة بجعل الجهات ذات العلاقة في الحكومة وقطاعات الأعمال المختلفة تفهم تطلعات وآمال العاملين ، وحقوقهم في العيش بحرية وكرامة ودون امتحان .
- ٤- إقناع السلطة المعنية للعمل على تعديل النصوص القانونية التي تؤثر على حرية العمل النقابي سواء الواردة في قانون تنظيم النقابات ، أو في قانون العمل ، أو في قانون الخدمة المدنية ، أو في القوانين الأخرى ، وبما يؤدي إلى احترام النصوص الدستورية، والأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية.
- ٥- وضع إستراتيجية واضحة للعمل النقابي في الفترة القادمة يراعي فيها المتغيرات المرتبطة بالتوجه نحو الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ، بما يعمل على إزالة المخاوف من العمل النقابي ، والارتقاء بأداء النقابيين ، وتحقيق المزيد من إيجاد فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ، ويجعل من العمل النقابي شريكاً حقيقياً في عملية التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار للمجتمع.